مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التدقيق الداخلي، وأثره في مراقبة العمليات النقدية، والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية
اسم الكاتب: د. حسين علي خشارمة، د. أحمد محمد العمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3906
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientiffic Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

التدقيق الداخلي، وأثره في مراقبة العمليات النقدية، والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

الدكتور حسين علي خشارمة*

الدكتور أحمد محمد العمري**

(قبل للنشر في 2001/3/29)

□ الملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب المتبعة في التدقيق الداخلي، ومدى تأثيرها في مراقبة المخزون السلعي والعمليات النقدية. ولتحقيق أهداف الدراسة،فقد تم تصميم إستبانة، وزعت على عينة الدراسة . وتم تحليل البيانات باستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي، وتحليل الانحدار . وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية :

1. *هناك تأثير ضعيف للتدقيق الداخلي في تحقيق رقابة فعالة على العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات) حيث بلغ معامل الارتباط للفقرات ذات العلاقة (-0.174).*
2. *يوجد تأثير قوي للتدقيق الداخلي على مراقبة المخزون السلعي، حيث بلغ معامل الارتباط للفقرات ذات العلاقة(0.959).*

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها :

1. *ضرورة زيادة اهتمام المدقق الداخلي في الشركات الأردنية بالعمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات)*
2. *ضرورة اهتمام المدقق الداخلي في الشركات الاردنية بمراقبة المخزون السلعي للمنشأة كجزء من أجزاء ممتلكاتها الأساسية .*
3. *ضرورة متابعة المدقق الداخلي في الشركات الأردنية للمستجدات التي تحدث لمواكبة التطور في إجراءات الرقابة الداخلية .*

***إستاذ مشارك في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك- إربد – الأردن**

****أستاذ مساعد في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك – إربد – الأردن**

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001

Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

Internal auditing and its effect on the monitoring of cash and stock inventory operations in Jordanian public shareholding companies

Dr.H.A.Khasharmeh*

Dr.A.M.AL.Omari**

(Accepted 29/3/2001)

□ ABSTRACT □

The main objective of this study is to identify the techniques applied in the internal auditing and their effect on the monitoring of cash and stock inventory operations. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed and distributed to the sample of the study .

Descriptive statistics and regression analysis were used in the analysis .the study concluded the following :

1. There is no effect of internal auding on the cash operations(payments and receipts), the correlation was (-0.174) for this domain .
2. There is a strong effect of the internal auditing on stock inventory control, the correlation was (0.959) for this domain .

The study suggested the following recommendations:

1. The necessity for the internal auditor in the company to monitor the stock inventory operations.
2. The necessity for the internal auditor in the company to verify systematically and periodically the cash operations(payments and receipts)
3. The necessity for the internal auditor in the company to follow up the new development of internal control procedure.

***Associate Professor at Accounting Department, Faculty of Economics and Administrative Science Yarmouk University, Irbid, Jordan.**

****Assistant Professor at Accounting Department, Faculty of Economics and Administrative Science Yarmouk University, Irbid, Jordan.**

مقدّمة:

على الرغم من أن عملية التدقيق الداخلي، تمارس كوظيفة داخل التنظيمات المختلفة، إلا أن الاهتمام بها، بدأ في الانتشار خلال السنوات الأخيرة نتيجة لكبر حجم المشروعات واتساع مجال نشاطها، مما حدا بالإدارة إلى تفويض السلطات، وتوزيع المسؤوليات بعد قيامها برسم السياسة العامة للمشروع . ولهذا فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة تأكد الإدارة من اتباع هذه السياسة عن طريق موظفين أكفاء يقومون بذلك .

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة تقييمية مستقلة، تنشأ داخل تنظيم معين، بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذه التنظيم . ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، والتوصيات، والمشورة، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي يتم مراجعتها[1] .

كما عرف التدقيق الداخلي بانه نشاط مستقل للتقييم داخل المشروع، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية، والمالية والأعمال الأخرى، وذلك لخدمة الإدارة، كما يعتبر رقابة إدارية، تقوم بقياس، وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة [2].

وقد أشار مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز في تعريفه للتدقيق الداخلي [3] بأنه تدقيق للأعمال، والسجلات يتم داخل المشروع بصفة مستمرة أحياناً، وبوساطة موظفين، يعينون لهذا الغرض، ويختلف نطاق، وأهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المشروعات المختلفة، وقد يمتد خصوصا في المشروعات الكبيرة إلى أمور متعددة، لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية بطبيعتها .

مما سبق يتبين أن خدمات التدقيق الداخلي، يمكن وصفها بأنها خدمات وقائية، تهدف إلى حماية أموال المنشأة والمحافظة عليها من السرقة، والاختلاس، أو سوء الاستعمال، وضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة في المنشأة، كما تقوم بإدخال التحسينات على الطرق الإدارية، والرقابية، وبذلك فهي تدعم سلامة ومتانة نظام الرقابة الداخلية .

مشكلة وأهمية الدراسة :

إن أهم ما يواجه المنشآت، هو تعرض أموالها للسرقة والاختلاس، أو سوء الاستعمال. وبما أن التدقيق الداخلي يهدف إلى حماية أموال المنشأة، ومساعدة الإدارة في رسم خطوطها الصحيحة، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في مراقبة المخزون السلعي، والعمليات النقدية . ولما لمهنة التدقيق الداخلي من أثر فعال على الوحدات الاقتصادية، لذا فإن البحث عن الأساليب المتبعة في التدقيق الداخلي، له أهميته في مراقبة عمليات صرف المخزون واستلامه، والعمليات النقدية التي ينعكس أثرها على الوحدات الاقتصادية، ويمكن القول بان أهداف التدقيق الداخلي تتمثل في مجموعتين أساسيتين هما[4]:

1. التحقق من المسؤوليات الإدارية المختلفة، والتزامها بالسياسات، والإجراءات، والتأكد من تطبيق أدوات وأساليب الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشأة، والتي تتجلى في إتباع كل من:

- أساليب الرقابة الإدارية : وتتضمن السياسات الإدارية، والخطط التنظيمية، والسجلات .التي تتعلق جميعها باتخاذ القرارات المتعلقة بالتصريح بتنفيذ العمليات المالية .

---

[1] محمد سمير الصبان وآخرون، الرقابة والمراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية 1996 ص 20
[2] عبد الكريم علي الرمحي، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، عمان 1983، ص 78
[3] المرجع الأول، ص 20
[4] محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، أساسيات المراجعة، أصول المراجعة و الرقابة الداخلية، الإطار العلمي و الممارسة العملية، مكتبة الشباب، القاهرة 1996، ص.ص 41-36

• أساليب الرقابة المحاسبية : وتهتم بالتأكد من الحصول على بيانات محاسبية، يمكن الاعتماد عليها، وكذلك حماية كل من الأصول، والسجلات المحاسبية.

2.التحقق من مدى كفاءة، وفاعلية أداء الوحدات، والأقسام المختلفة "مراكز المسؤولية"، ولكي يتوصل المدقق الداخلي إلى هدفه فإنه يستخدم وسائل التحقق، والتقييم، والتأكد من تطبيق السياسات، والتعليمات لحماية أموال المنشأة .

لذلك تتبع أهمية الدراسة لما لمهنة التدقيق الداخلي من تأثير كبير على بقاء، واستمرار الوحدات الاقتصادية، حيث أنها ترتكز على الجانب المالي في هذه الوحدات التي قد تتعرض لأعمال الغش، والتزوير، والأخطاء المقصودة، وغير المقصودة، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع وفقدان هذه الوحدات لجزء كبير من أموالها نتيجة لذلك الخطأ، أو الغش والذي ينعكس سلبا على وضع الوحدة الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1. التعرف على مدى تأثير عمليات التدقيق في مراقبة المخزون السلعي.
2. التعرف على مدى تأثير عمليات التدقيق في مراقبة العمليات النقدية .

منهجية الدراسة :

1. مجتمع وعينة الدراسة:

لقد شملت عينة الدراسة على مجتمع الدراسة الذي تكون من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم توزيع 115 استبانة، ولقد تم استرداد 76 استبانة، أي ما نسبته 66.1% من حجم العينة.

2.مصادر جمع البيانات:

لقد تم جمع البيانات الازمة لهذه الدراسة من مصدرين هما:

- v مصادر ثانوية : تلخصت في البيانات المستقاة من الأبحاث، والدراسات، والمراجع المتعلقة بالموضوع
- v مصادر أولوية : حيث تم جمع البيانات عن طريق تصميم استبانة مكونة من 32 فقرة موزعة على مجالين لقياس:
  - مدى تاثير التدقيق الداخلي على مراقبة العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات)
  - مدى تأثير التدقيق الداخلي على عمليات المخزون السلعي .

لقد شملت الاستبانة 12 فقرة لكل منها اختياران (نعم، لا) و(20) فقرة بمقياس ليكرت خماسي (دائما، أحيانا، قليلا نادرا،لا)، وقد تداخلت بعض الفقرات في الاستبانة الموضوعة في هدفها لتختبر أكثر من فرضية في آن واحد .

لذلك كان اختبار صحة الفرضية الأولى (14) فقرة، والفرضية الثانية(21)فقرة.

وقد تم توزيع الاستبانات باليد على المدقق الداخلي، او المسؤولين في الرقابة الداخلية داخل الشركة، وجمعها منهم باليد أيضا. وتم تفريغ البيانات بإعطاء رقم(1) للإجابة (نعم)، ورقم(2)للإجابة (لا) من القسم الثاني من الاستبانة، وإعطاء رقم(5)للإجابة (دائما)و(4)للإجابة (أحيانا)،(3)للإجابة (قليلا)،(2)للإجابة (نادرا)،(1)للإجابة (لا)، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية،ومعامل الارتباط لهذه الفقرات . كما استخدم تحليل الانحدارفي تحليل المتغيرات الشخصية .

3.التحليل الإحصائي:

لقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الاستبانة إحصائياً، حيث استخرجت النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما استخرجت الأوساط الحسابية لجميع الفقرات، والأوساط الحسابية للمجالين اللذين يختبران الفرضيات وحساب الانحراف المعياري لجميع الفقرات، وحساب معامل الارتباط للفقرات التي تفحص كل من الفرضيتين مع أثر التدقيق الداخلي في مراقبة العمليات النقدية، والمخزون السلعي، وتحليل الانحدار بالنسبة لمتغيرات المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص بالنسبة للمجيبين (تحليلANOVA)

الإطار النظري:

الرقابة الداخلية:

كان للتطور في حجم المشروعات، وظهور الإدارة العلمية الحديثة بمفاهيمها، وأساليبها المتطورة أثر واضح في تطور مفهوم الرقابة الداخلية . فأصبح مفهوم الرقابة الداخلية، يشمل الخطة التنظيمية، وجميع الطرق، والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية موجوداتها، وفحص دقة البيانات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة .

إن تعبير (نظام الرقابة الداخلية)، كما جاء في المعيار الدولي للمراجعة رقم 400 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين1998 يعني كافة السياسات، والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها لضمان إدارة منظمة، وكفاءة العمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع اكتشاف الغش، والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.

وقد عرفت لجنة COSO [1] المنبثقة عن هيئة TREADWAY الرقابة الداخلية بأنها عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة، او الإدارة، وكل الموظفين، وتصمم لتوفير ضمان معقول عن تحقيق الأهداف التالية :

- الاعتماد على القوائم المالية .
- الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات .
- كفاية وفاعلية العمليات .

كما حددت اللجنة خمسة مقومات للرقابة الداخلية هي:

1. بيئة الرقابة
2. تقدير المخاطر
3. الاتصال والمعلومات
4. أنشطة الرقابة
5. التقييم

[1] Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission, internal control integrated framework, AICPA,N.J,1992,PP.9-12

وقد أقامت شركة KPMG كواحدة من شركات التدقيق العالمية بإجراء مسح ميداني ل 5000 شركة اميركية، لدراسة أهم الطرق الشائعة لاكتشاف حالات الغش . وقد أظهرت نتائج هذا المسح، ان حوالي نصف حالات الغش (51%)يتم اكتشافها عن طريق أساليب الرقابة الداخلية [1] .

ويتكز نظام الرقابة الداخلية الجيد على خمسة مقومات أو أسس هي :[2]

1. خطة تنظيمية إدارية جيدة
2. نظام محاسبي سليم
3. نظام مستندي دقيق
4. نظام تكاليف مناسب
5. نظام فعال للحوافز

ولتحقيق هذه المقومات، يجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع الأفراد المناسبين، والموثوق بهم في الأماكن المناسبة وإعداد الموازنات التخطيطية، والتقارير الأخرى بطريقة كافية، ووجود سياسة واضحة للإنجازات، والتحديد الواضح للمصالح المتعارضة، وحفظ السجلات، والدفاتر بطريقة مناسبة، بما يتمشى مع القوانين التي تصدرها الدولة [3] .

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التدقيق الداخلي بشكل خاص قليلة، ومقتصرة على الجوانب النظرية، والمفاهيم المتعلقة بها دون أن تتعرض ميدانيا إلى واقع الرقابة الداخلية، ومن هذه الدراسات مايلي:

- دراسة أجراها دبيان 1987[4] بعنوان تحليل التكاليف والمنافع في مجالات تقرير وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لتقرير أفضل تشكيلة ممكنة من الإجراءات الرقابية، التي تحقق للمنظمة أقصى المنافع الممكنة . كما هدفت إلى إبراز أهمية العلاقات الهيكلية التي تحكم نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، ومدى تداخل تلك العلاقات وتشابكها. وقد توصلت الدراسة إلى وضع إطار مقترح لنموذج رياضي، يمكن الاستعانة به في تقرير وتقييم نظم الرقابة الداخلية .

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1.تلعب الرقابة الداخلية دورا هاما، وأساسيا في الحفاظ على الوجود المادي، والمعنوي للمنظمة .

2.للرقابة دور هام في بث روح الاطمئنان لدى الملاك تجاه اموالهم المودعة لدى المنظمة، وتحديث الثقة في المعلومات التي تتدفق من المنظمة .

3. تتحمل المنظمة أعباء كبيرة في سبيل تحقيق نظام كفؤ للرقابة الداخلية، كما أنها تحقق منافع من هذا النظام

4.تحدد كفاءة النظام بمقدار الفائض في المنافع التي يحققها زيادة على التكاليف التي تخص إنشاءه وتشغيله في المنظمة

وقد أوصت الدراسة بالآتي :

---

[1] Arens A.A and J.K.Loebbecke Auditing an integrated approach prentice hall international eighth edition 2000,pp.290-291

[2] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان 2000، ص ص 82-87

[3] محمد عبد الرحمن العايدي، اوراق متقدمة في علم المراجعة، النظرية و التطبيق مكتبة الجلاء الحديثة بور سعيد، بدون تاريخ ص 44

[4] عبد المقصود محمد دبيان 1987، مجلة الإدارة العامة العدد 56 السنة 27 ص.ص 193-230

1.ضرورة أن يتم اختيار البديل الرقابي المعين في نظم الرقابة الفرعية استنادا إلى العاملين التاليين :

- تحليل التكاليف، والمنافع المرتبطة بهذا البديل الرقابي .
- علاقة هذا البديل الرقابي بغيره من البدائل .

2.ضرورة أن يتم اختيار البدائل الرقابية مجتمعة في إطار العلاقات التبادلية، والتكاملية بينها كنظام رقابة داخلية متكامل .

3.ضرورة أن يتم اختيار البدائل الرقابة في صورة نظام رقابة داخلية متكامل في إطار محدودية الموارد المتاحة لهذا الغرض .

4.ضرورة أن يرتبط تحقيق نظام الرقابة الداخلية بالبدائل الرقابية المختارة بهدف تحقيق أقصى منفعة ممكنة في النظام في مجموعه، في ضوء العلاقات التبادلية، والتكاملية للبدائل، وذلك في إطار محدودية الموارد المتاحة .

o أجرى عمران (1994)[1] دراسة بعنوان :تقويم نوعية الرقابة الداخلية بدولة الإمارات . هدفت الدراسة إلى تقويم نوعية نظام الرقابة الداخلية المستخدمة في وحدات الجهاز الإداري، والتعرف على بؤر مشاكل الرقابة الداخلية الكامنة والمحتملة داخل وحداتهم الحكومية، والناتجة عن عدم إدراك المديرين الحكوميين لحقيقة المقصود بنوعية نظام الرقابة الداخلية، ودرجة فاعليتها .

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية :

يواجه العاملون في القطاع الحكومي عدة مشاكل، وصعوبات منها:

1.عملية إعداد تقارير الرقابة الداخلية الحكومية .

2.إن التقارير الأكثر أهمية، هي تقارير ديوان المحاسبة، والتقارير الإدارية، ولعل أهمية هذين النوعين من التقارير ترجع إلى أن ديوان المحاسبة، يعتبر الجهة الوحيدة الفاعلة في رقابة أنشطة الوحدات الحكومية، وترجع أهمية التقارير إلى أنها تستخدم في تقويم أداء العاملين بالوحات الحكومية، كما أنها تكشف عن جوانب الضعف في النظام المحاسبي الحكومي الخاص بالوحدات الحكومية .

وقد أوصت الدراسة بالآتي :

1.ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي لها خبرة في هذا المجال .

2.ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث التي لها علاقة بنوعية نظام الرقابة الداخلي.

3.ضرورة التركيز على مناطق الرقابة الداخلية، لما لها من أثر فعال على أداء الوحدات الإدارية الحكومية.

4.ضرورةالاهتمام بمكونات الرقابة الداخلية .

5.ضرورة توفير احتياجات المستويات الإدارية المختلفة من البيانات، والمعلومات التي تشملها التقارير المالية .

6.ضرورة توفير نظام الاتصال الخاص بنظام الرقابة الداخلية .

o قام الحمود والمومني(1996)[2] بإجراء دراسة بعنوان :دراسة تحليلية للسياسات، والطرق المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية . هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الإفصاح عن

[1] ضياء الدين عبد الحكيم عمران (1994)تقويم نوعية الرقابة الداخلية الحكومية : دراسة تطبيقية ،مجلة البحوث التجارية، العدد السادس عشر، ص ص 233-256

[2] تركي الحمود ومنذر المومني(1996)دراسة تحليلية للسياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد السابع، ص ص 175-199

السياسات، والطرق المتبعة في تقييم بنود المخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية . كما هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تدعو الشركات الأردنية لاستخدام طريقة معينة لتقييم بضاعتها أيضا.

وقد كشفت الدراسة عن الطرق التي يتم فيها الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في تقييم البضاعة، والإفصاح عن الطرق المحاسبية المستعملة في تقييم تكلفة البضاعة، والأسباب التي أدت اختيار طريقة معينة في التقيم دون أخرى

وقد أوصت الدراسة بالآتي:

1.ضرورة تنبه مدققي الحسابات إلى أهمية الإفصاح عن السياسات، والطرق المحاسبية المتعلقة بتقييم البضاعة ببنودها المختلفة .

2.ضرورة تنبه الجهات المنظمة للمهنة إلى أهمية الإفصاح عن السياسات، والطرق المحاسبية المتعلقة بتقييم بنود البضاعة.

o أجرى سلطان (1996)[1] دراسة بعنوان :تقويم مهام المراقب المالي في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية هدفت الدراسة إلى تقويم مهام المراقب المالي بغية الوقوف على المهام التي بإمكان المراقب المالي القيام بها بكفاءة وفاعلية، مع تحديد المهام التي قد تتولاها إدارة المراقبة الداخلية في حالة إنشاء مثل هذه الإدارة في كل وزارة، أو مصلحة حكومية، ولمن تكون تبعية هذه الإدارة .

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية :

1.إن أهم المشاكل، والصعوبات التي تواجه المراقب المالي تتمثل في :

-كثرة الانظمة والتعليمات وتعدد مصادرها .

-التأخر في مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية بالجهة الحكومية مع الحساب الجاري للجهة لدى وزارة المالية.

-تعدد المهام المنوطة بالمراقب الداخلي الأمر الذي يجعله لا يقوم لوحده بتلك المهمة .

-عدم الرضا عن نظام المراقبة الداخلية المالية قبل الصرف .

2.إن أهم المهام التي يجب أن يقوم بها المراقب الداخلي تتمثل بما يلي:

-مراجعة مستندات الصرف وتحصيل الإيرادات .

-التحقق من وجود مبرر وضرورة للصرف.

-مراجعة أوامر الصرف وأوامر الدفع والتوقيع عليها .

وقد أوصت الدراسة بما يلي :

- ضرورة إعادة تقويم المهام المنوطة بالمراقب الداخلي .
- ضرورة تعميم إدارات المراقبة الداخلية في جميع الوحدات الحكومية .
- ضرورة شمول مهام إدارة المراقبة الداخلية المراجعة الداخلية، وكافة الوظائف الرقابية.

فرضيات الدراسة :

[1] سلطان بن محمد السلطان (1996) تقويم مهام المراقب المالي في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 36، العدد1، مايو، ص ص 51-91

في ضوء الخلفية النظرية، والدراسات السابقة، فقد هدفت الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1-هناك تأثير قوي للتدقيق الداخلي على مراقبة العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات)

2-هناك تأثير قوي للتدقيق الداخلي على مراقبة المخزون السلعي

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة :

يظهر الجدول رقم 1 التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي بالنسبة للمجيبين على الاستبانة . حيث يظهر الجدول أن أعلى نسبة للمؤهل العلمي كان لحاملي البكالوريوس والماجستير حيث بلغت(93.4%) مما يظهر أن غالبية المجيبين هم من ذوي مؤهلات علمية عالية تمكنهم من القيام بإجراءات الرقابة الداخلية بشكل أفضل

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	٥٩	٧٧,٦
ماجستير	١٢	١٥,٨
دبلوم	٤	٥,٣
ثانوية عامة	١	١,٣
المجموع	٧٦	١٠٠,٠

جدول رقم 1 المؤهل العلمي

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من ١٥ سنة	٣٠	٣٩,٥
١٠-١٥ سنة	١٩	٢٥,٠
٥-٩ سنوات	١٤	١٨,٤
أقل من ٥ سنوات	١٣	١٧,١
المجموع	٧٦	١٠٠,٠

دول رقم 2 سنوات الخبرة

ويظهر الجدول رقم 2 التكرارات والنسب المئوية لمتغير سنوات الخبرة بالنسبة للمجيبين على الاستبانة، حيث يظهر الجدول أن أعلى نسبة لسنوات الخبرة كان لذوي الخبرة لأكثر من عشر سنوات حيث بلغت (64.5%) مما يظهر أن أكثر المجيبين هم من ذوي خبرات تؤهلم للقيام بإجراءات الرقابة الداخلية على اكمل وجه.

ويظهر الجدول رقم 3 التكرارات والنسب المئوية لمتغير التخصص بالنسبة للمجيبين على الستبانة، حيث يظهر الجدول ان نسبة 75% من المجيبين كان تخصصهم محاسبة، بمعنى أن أغلب المجيبين قد درسوا إجراءات الرقابة الداخلية قبل أن يكلفوا بتطبيقها في الواقع العملي، مما يجعلهم أكثر حرصا على تطبيق هذه الإجراءات

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٥٧	٧٥,٠
مالية	١٠	١٣,٢
اقتصاد	٥	٦,٦
إدارة أعمال	٤	٥,٣
المجموع	٧٦	١٠٠,٠

جدول رقم 3 التخصص

ويظهر الجدول رقم 4 التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات القسم الثاني من الاستبانة . إذ أن أعلى نسبة مئوية للإجابة (نعم)، كانت على الفقرات ذات الأرقام (8,9) حيث بلغت 100% مما يدل على أن

هذه الفقرات متحققة لدى جميع الشركاتالتي شملتها الدراسة، وقد بلغ الانحراف المعياري لها 0.00 وهذا يعني الموافقة التامة عليها وعدم وجود تشتت في آراء المجيبين حولها .

كما يظهر الجدول أن النسب المئوية للإجابة (نعم) تراوحت لجميع الفقرات بين(64.5%) و(100%) بمعنى أن هنالك نوعا من الممارسة الحقيقية للرقابة الداخلية داخل هذه الشركات، وللتدقيق الداخلي دور في المحافظة على أموال الشركات ومنتجاتها وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من العملية الإدارية والتنظيمية . كما يظهر الجدول أن أعلى نسبة مئوية للإجابة (لا) كانت على الفقرات ذات الأرقام (11,12) حيث بلغت(35.5%) مما يدل على أن هذه الفقرات غير متحققة لدى كثير من الشركات التي شملتها الدراسة، وقد بلغ الانحراف المعياري لها (0.4818) وهذا يعني وجود تشتت في الإجابات .

جدول رقم 4 تحليل فقرات القسم الثاني من الاستبانة

الفقرة	نعم		لا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%		
١- هل يقوم أحد الموظفين بإعداد سجل بالأموال والشيكات الواردة.	٧١	٩٣.٤	٥	٦,٦	١,٠٦٥٨	٠,٢٤٩٦

ويظهر الجدول رقم (٥) التحليل الإحصائي المتعلق بفقرات القسم الثالث من الاستبانة:

جدول رقم (٥)

تحليل فقرات القسم الثالث من الاستبانة

الفقرة	دائما	أحيانا	قليلا	نادرا	لا	الوسط	الانحراف

والمجـــــــهزين للمراقبة المحاسبية.												
٨- تخضـــع قنـــات المواد الموجـودة	٧٣	٩٦١	٣	٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٩٦٠٥	١٩٦٠

الوحدات.												
١٦- تقوم بإعادة التأكد من												

يظهر الجدول رقم 5 أن أعلى نسبة مئوية للإجابة (دائما) كانت للفقرة 3 والتي تنص على أنه يتم التأكد من تواقيع أعضاء مجلس الإدارة في حالة تغير الأعضاء أو تغير التواقيع .

حيث بلغت 100% مما يدل على أن المدقق الداخلي يقوم بالتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة، قد قاموا بالتوقيع على كل القرارات المتعلقة بالعمليات النقدية، والمخزون السلعي . أما أعلى نسبة مئوية للإجابة (لا) فكانت الفقرة 6 وهي تخضع فئات البضائع المستأمنة للمراقبة المحاسبية . حيث بلغت (31.6%) كما أن النسبة المئوية للإجابة (دائما)لنفس الفقرة بلغت(17.1%) وباقي النسب المئوية تراوحت بين الإجابات أحيانا، نادرا،وقليلا، مما يدل على أن كثيرا من الشركات، لا تقوم بالمراقبة المحاسبية على البضائع المستأمنة، والموجودة في مخازنها، وقد تم حساب الأوساط الحسابية لكل فقرة لإظهار أي الفقرات حصلت على أعلى وسط حسابي . كما يظهر الجدول أن أعلى وسط حسابي كان للفقرة 3 حيث بلغ(5.00) تلاه الوسط الحسابي للفقرة رقم 8 وقد بلغ(4.9605) وهذا يؤكد وجود مراقبة محاسبية كافية على المواد الموجودة في مستودعات الشركة .

ويظهر الجدول رقم 6 تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي (الانحدار)

حيث يظهر الجدول قيمة f لعلاقة المؤهل العلمي بفرضيتي الدراسة، وعلاقتها بأثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ويتبين من هذه القيمة أن علاقة المؤهل العلمي للمجيبين على الاستبانة مع الفرضيات، ومع موضوع الدراسة ضعيفة جدا، وغير دالة إحصائياً، حيث كانت دلالتها الإحصائية في الحالات الثلاث أكبر من (0.05)

جدول رقم (٦)

تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	دلالتها الإحصائية
تأثير التدقيق الداخلي على العمليات النقدية وعلى المقبوضات والمدفوعات	بين المجموعات	٠,٢٨٢	٣	٠,٠٩٣٩٤	٠,٤٥	٠,٩٨٧
	داخل المجموعات	١٥٠,٠٧٣	٧٢	٢,٠٨٤		
	المجموع	١٥٠,٣٥٥	٧٥			
تأثير التدقيق الداخلي على المخزون السلعي	بين المجموعات	٣٧,٩٤٨	٣	١٢,٦٤٩	٠,٢٩١	٠,٨٣١
	داخل المجموعات	٣١٢٥,١٥٧	٧٢	٤٣,٤٠٥		
	المجموع	٣١٦٣,١٠٥	٧٥			
أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية	بين المجموعات	٤١,٨٨٣	٣	١٣,٩٤٤	٠,٤٥٣	٠,٧١٦
	داخل المجموعات	٢٢١٦,٤١٩	٧٢	٣٠,٧٨٤		
	المجموع	٢٢٥٨,٢٥٠	٧٥			

ويظهر الجدول رقم 7 تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة (الانحدار)

حيث يظهر الجدول قيمة f لعلاقة المؤهل العلمي بفرضيتي الدراسة، وعلاقتها بأثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ويتبين من هذه القيمة أن علاقة المؤهل العلمي للمجيبين على الاستبانة مع الفرضيات، ومع موضوع الدراسة ضعيفة جدا، وغير دالة إحصائياً، حيث كانت دلالتها الإحصائية في الحالات الثلاث أكبر من (0.05)

جدول رقم (٧)

تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	دلالتها الإحصائية
تأثير التدقيق الداخلي على العمليات النقدية وعلى المقبوضات والمدفوعات	بين المجموعات	١,٥٦٩	٣	٠,٥٣٢	٠,٢٥٣	٠,٨٥٩
	داخل المجموعات	١٤٨,٧٨٦	٧٢	٢,٠٦٦		
	المجموع	١٥٠,٣٥٥	٧٥			
تأثير التدقيق الداخلي على المخزون السلعي	بين المجموعات	٣,٣٨١	٣	١,١٢٧	٠,٠٢٦	٠,٩٩٤
	داخل المجموعات	٣١٥٩,٧٢٥	٧٢	٤٣,٨٨٥		
	المجموع	٣١٦٣,١٠٥	٧٥			
أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية	بين المجموعات	٧,٤٧٨	٣	٢,٤٩٣	٠,٠٨٠	٠,٩٧١
	داخل المجموعات	٢٢٥٠,٧٧٢	٧٢	٣١,٢٦١		
	المجموع	٢٢٥٨,٢٥٠	٧٥			

ويظهر الجدول رقم 8 تحليل التباين الأحادي لمتغير التخصص

حيث يظهر الجدول قيمة f لعلاقة المؤهل العلمي بفرضيتي الدراسة، وعلاقتها بأثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ويتبين من هذه القيمة أن علاقة المؤهل العلمي للمجيبين على الاستبانة مع الفرضيات، ومع موضوع الدراسة ضعيفة جدا، وغير دالة إحصائياً، حيث كانت دلالتها الإحصائية في الحالات الثلاث أكبر من (0.05)

جدول رقم (٨)

تحليل التباين الأحادي لمتغير التخصص

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	دلالتها لإحصائي
تأثير التدقيق الداخلي على العمليات النقدية وعلى المقبوضات والمدفوعات	بين المجموعات	١٣,٥٠٣	٣	٤,٥٠١	٢,٣٦٨	٠,٠٧٨
	داخل المجموعات	١٣٦,٨٥٣	٧٢	١,٩٠١		
	المجموع	١٥٠,٣٥٥	٧٥			
تأثير التدقيق الداخلي على المخزون السلعي	بين المجموعات	١٣٧,٧٤٥	٣	٤٥,٩١٥	١,٠٩٣	٠,٣٥٨
	داخل المجموعات	٣٠٢٥,٣٦١	٧٢	٤٢,٠١٩		
	المجموع	٣١٦٣,١٠٥	٧٥			
أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية	بين المجموعات	٦١,٣٣٤	٣	٢٠,٤٤٥	٠,٦٧٠	٠,٥٧٣
	داخل المجموعات	٢١٩٦,٩١٦	٧٢	٣٠,٥١٣		
	المجموع	٢٢٥٨,٢٥٠	٧٥			

ويظهر الجدول رقم (٩) معاملات الارتباط لفرضيات الدراسة:

جدول رقم (٩)

(معاملات الارتباط)

الفرضيات	البيانات	(موضوع الدراسة) أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية
للتدقيق الداخلي تأثير على العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات)	معامل ارتباط بيرسون	٠,١٧٤ –
	دلالته الإحصائية	٠,١٣٣
	العدد (N)	٧٦
للتدقيق الداخلي تأثير على المخزون السلعي	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٥٩
	دلالته الإحصائية	٠,٠٠٠
	العدد (N)	٧٦

يظهر الجدول معامل ارتباط الفقرات، التي تفحص كل فرضية مع موضوع الدراسة (أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية، والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الاردنية)، فقد بلغ معامل ارتباط بيرسون(-0.174) للفقرات التي تفحص الفرضية الأولى مع موضوع الدراسة (أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية، والمخزون السلعي في الشركاتالمساهمة العامة الأردنية)، مما يعني أن العلاقة بينهما علاقة عكسية ضعيفة، وتظهر دلالتها الإحصائية بقيمة(0.133) مما يدل على أنها غير دالة إحصائيا لأنها أكبر من 0.05 وهذا يدل على ان إجراءات الرقابة الداخلية في مراقبة العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات) في الشركات التي طبقت عليها الدراسة ضعيفة.

وهذه النتيجة تؤكد عدم صحة الفرضية الأولى، والتي تنص على أن هناك تأثيرا قويا للتدقيق الداخلي على مراقبة العمليات النقدية (المقبوضات والمدفوعات) حيث بلغ معامل الارتباط الكلي للفقرات بها (-0.174) وغير دال إحصائيا لأن دلالته الإحصائية أكبر من 0.05

وقد كان معامل ارتباط الفقرات التي تفحص الفرضية الثانية مع موضوع الدراسة (أثر التدقيق الداخلي في العمليات النقدية، والمخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية) يساوي (0.959) مما يعني أن العلاقة بينهما علاقة طردية قوية، وكانت دلالتها الإحصائية (0.00)وهذا يهني أن العلاقة ذات دلالة إحصائية لأنها أقل من 0.05 وهذا يدل على أن إجراءاتالرقابة الداخلية في مراقبة المخزون السلعي في الشركات التي طبقت عليها الدراسة قوية جدا، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك تاثيرا قويا للتدقيق الداخلي على عمليات مراقبة المخزون السلعي، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي للفقرات المتعلقة بها (0.959) وذو دلالة إحصائية لأن دلالته الإحصائية أقل من 0.05

النتائج :

في ضوء التحليل السابق، فقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها:

1- هناك تأثير ضعيف للتدقيق الداخلي في تحقيق رقابة فعالة على العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات) حيث بلغ معامل الارتباط للفقرات مجتمعة التي تقيس هذه الفرضية (-0.174)

2- يوجد تأثير قوي للتدقيق الداخلي على مراقبة المخزون السلعي حيث بلغ معامل الارتباط للفقرات مجتمعة التي تقيس هذه الفرضية (0.959)

التوصيات:

وفي ضوء النتائج السابقة، فقد اقترحت الدراسة توصيات عدة منها:

1-ضرورة زيادة اهتمام المدقق الداخلي في الشركة بالتأكد وبشكل دوري، ومنظم، من العمليات النقدية (المدفوعات والمقبوضات) من خلال النقاط الرئيسية :

- يجب الفصل بين المسؤوليات، بمعنى أن وظائف الاحتفاظ، والتسجيل، والاعتماد لكل من المقبوضات، والمدفوعات النقدية، يجب أن تمارس بواسطة أفراد مختلفين

- تعيين مسؤوليات هذهالوظائف على أفراد محددين، فمثلا قد يكون رئيس الخزينة، هو المسؤول عن الاحتفاظ بكافة نقدية الشركة .

- يجب استخدام موظفين أكفاء للاحتفاظ، وتسجيل، واعتماد النقدية .

-يجب توفير نظام للسجلات ملائم لكافة العمليات النقدية، يقوم عليه أفراد، لا يكون لهم علاقة بالأصول نفسها.

– يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير حماية مادية كافية للنقدية، وهذا يتطلب استخدام الدفع بالشيكات لمجمل العمليات النقدية الأساسية، وإيداع المقبوضات النقدية بالكامل بالبنك يوميا، لأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تداول النقدية، وحيازتها والتي غاليا ما تكون معرضة لإساءة الاستخدام كما أنه يجب أن تكون في عهدة أشخاص محددين يحتفظون بها في أماكن مأمونة .

– يجب التحقق من الالتزام بهذه السياسات المقررة، وهذا يتطلب إعداد مذكرات تسوية شهرية لحساب البنك، علاوة على أنشطة الضبط، والتدقيق الأخرى التي يقوم بها المراجعون الداخليون.

2– ضرورة زيادة اهتمام المدقق الداخلي في الشركات الأردنية بمراقبة المخزون السلعي للمنشأة كجزء من أجزاء ممتلكاتها الأساسية، من خلال التحقق، فيما إذا كانت أرصدة حسابات المخزون، وتكلفة المبيعات، والمدفوعات النقدية بالقوائم المالية مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1– حساب نسبة هامش الربح المحققة خلال الفترة تحت المراجعة، ومقارنتها مع النسب المحققة خلال الأعوام السابقة.

2– حساب معدل دوران المخزون بهدف تحديد ما إذا كان المخزون، يتضمن عناصر بطيئة الحركة، أو متقادمة، والتي كان يجب استبعادها من رصيد المخزون في القوائم المالية .

3– الحصول على قرار الإدارة بصدد المخزون، والذي ينص على أنه قد تم تقويم المخزون على أساس المبادئ الحسابية المتعارف عليها، وأنه قد أخذ في الحسبان عناصر المخزون المتقادمة، أو بطيئة الدوران . كما أنه يجب أن يشتمل قرار الإدارة بأن أرصدة المخزون، لا تتضمن قيمة بضاعة الأمانة التي تحتفظ بها المؤسسة لحساب أطراف خارجية .

4– إعادة حساب غجنالي، وقيمة قوائم جرد المخزون مع فحص هذه القوائم لاكتشاف أي عناصر غير عادية، كما يجب تتبع قيود تسوية الفرق بين أرصدة دفاتر المخزون المستمر، وإجمالي قوائم الجرد الفعلي في حسابات المخزون بالأستاذ العام .

3– ضرورة أن يقوم المدقق الداخلي في الشركة بمتابعة المستجدات التي تحدث لمواكبة التطور في إجراءات الرقابة الداخلية.

المراجع:

١. احمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٢. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية للمراجعة**، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ١٩٩٨.

٣. تركي الحمود ومنذر المومني (١٩٩٦)، "دراسة تحليلية للسياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد السابع، ص.ص ١٧٥ - ١٩٩.

٤. سلطان بن محمد السلطان (١٩٩٦)، "تقويم مهام المراقب المالي في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية) "، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد ٣٦، العدد ١، مايو، ص ص٥١-٩١.

٥. ضياء الدين عبد الحكيم عمران (١٩٩٤)، "تقويم نوعية الرقابة الداخلية الحكومية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية، العدد السادس عشر، ص.ص ٢٣٣ - ٢٥٦.

٦. عبد الكريم علي الرمحي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، الطبعة(١)، عمان، ١٩٨٣.

٧. عبد المقصود محمد دبيان، (١٩٨٧)، "تحليل التكاليف والمنافع في مجالات تقرير وتقييم نظام الرقابة الداخلية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥٦، السنة ٢٧، ص.ص ١٩٣ - ٢٣٠.

٨. متولي محمد الجمل ومحمد محمد الجزار، **أصول المراجعة وأنظمة المراقبة الداخلية**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٤.

٩. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة وفتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية: مدخل نظري تطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

١٠. محمد عبد الرحمن العايدي، **اوراق متقدمة في علم المراجعة، النظرية والتطبيق**، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد، بدون تاريخ.

١١. محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، **أساسيات المراجعة، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، الإطار العلمي والممارسة العملية**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٦.

1. Arens, A.A and J.K. Loebbecke, **Auditing: An Integrated Approach**, Prentice Hall International, Eighth Edition, 2000.
2. Committee Of Sponsoring Organization of The Treadway Commission, **Internal Control Integrated Framework**, AICPA, N. J., 1992.
3. Statement of Responsibilities of Internal Auditing (Altamonte Springs, FL: Institute of Internal Auditors, 1993.
4. Whittington O.R. and K. Pany, **Principles of Auditing**, McGraw – Hill International, 12th Edition, 1998.